دعم المنتجات المحلّية

تنفيذ الاستراتيجية الفلسطينية الوطنية للتشغيل

خلفيّة

لكي يتمكّن اقتصاد صغير كالاقتصاد الفلسطيني من تحقيق النمو المستدام، ينبغي تعزيز تنافسيّته في الأسواق المحلّية والخارجية على حدّ سواء وزيادة تصدير السلع والخدمات. إلا أنّ الاقتصاد الفلسطيني فقد هذه القدرة نتيجة سياسات التنافسية غير المجدية، والقيود الخارجية على التجارة والوصول إلى موارد، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف بيئة الأعمال.

وتقتصر صادرات السلع الفلسطينية على

تصدير الحجر الكلسي والمحاصيل الزراعية

بشكل أساسي،

علمًا أنّ هذه الصادرات لا تحمل قيمة مُضافة كبيرة، نظرًا إلى أنها لا تخضع لعملية تصنيع واسعة النطاق.

في المرحلة المقبلة، ينبغي التركيز على

زيادة

قدرة الاقتصاد الفلسطيني على

تنويع صادرات السلع وتطوير سلاسل القيمة في مجال الإنتاج

التي تضفي قيمة على السلع قبل تصديرها.

فالتطوّر والنمو المستمرّ في بعض القطاعات ذات القيمة المُضافة العالية، مثل قطاعات الأدوية، والمفروشات، والصناعات الزراعية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراكز الطاقة والاتصالات، يسلّطان الضوء على الفرص التي توفّرها هذه القطاعات ومساهمتها في النمو الاقتصادي المرتكز على كثافة فرص العمل.

الفجوات الأساسية

تشكّل المنتجات المحلّية حجر الأساس في الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من أهميتها في عدّة قطاعات اقتصادية،

تحتاج المنتجات المحلّية إلى دعم حكومي هائل

للتنافس في الأسواق المحلّية والمجاورة. وعلى ضوء التطوّرات الكبرى التي تحصل في الأسواق العالمية ونشوء صناعات جديدة باستمرار، لا بدّ من صياغة استراتيجية لتعزيز المنتجات المحلّية وتشجيع المستثمرين على المساهمة في صناعات جديدة وإنتاج سلع جديدة وتحسين التشغيل ومعالجة مشكلة البطالة، إلا أن ذلك يتطلّب ضبطًا قويًا للسوق وحوكمة رشيدة لضمان تعزيز المنتجات المحلية وحمايتها من المنافسة غير العادلة.

تتولّى مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني مهام

الرقابة والتفتيش لمنع الممارسات التجارية الاحتيالية.

وتُجري المديرية تحقيقات وأبحاثًا وتحليلات للتحقّق من صاحية السلع وسلامتها، كما تُجري فحوصات مخبرية وترصد المخالفات التجارية، بما في ذلك القرصنة والتزوير. كذلك، تسعى المديرية إلى ضمان امتثال السلع الموجودة والمستوردة في السوق إلى المعايير الفلسطينية والتوجيهات التقنية الإلزامية. وبالإضافة إلى تحليل النتائج، تقدّم المديرية توصيات إلى الوكالات المختصّة لاتّخاذ التدابير اللازمة.

وفي السياق الفلسطيني بشكل خاص، نظرًا إلى عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تنظيم التجارة عند المعابر التجارية التي تسيطر عليها إسرائيل،

يشكّل ضبط السوق وتنظيمها شرطَيْن أساسيَّيْن لتحقيق النمو الاقتصادي

المرتكز على كثافة فرص العمل. وتشكّل المنافسة غير العادلة التي تقف في وجه المنتجات المحلّية عاملًا أساسيًا يقوّض استثمارات القطاع الخاص ويحدّ من فرص العمل.

ويُشكّل غياب المعايير والمواصفات التقنية للكثير من السلع في السوق

موطن ضعف أساسي ينبغي معالجته في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز وتحسين تنافسية القطاع الخاص وزيادة استثماراتها وقدرته على التشغيل في نهاية المطاف. ويؤدي غياب التعليمات والمعايير التقنية الإلزامية المتعلقة بالكثير من المواصفات الفلسطينية المعتمدة إلى التطبيق «الاختياري» لهذه المواصفات.

الجغرافيا والنوع الاجتماعي والإدماج الاجتماعي

معظم المؤسسات الفلسطينية متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، وتدير النساء ربع هذه المؤسسات. كذلك، فإنّ العمل غير المنظّم في ازدياد مستمرّ، خصوصًا في حالة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ما يشكّل تحديًا لافتًا للجهود الرامية إلى ضبط السلع وتفتيشها. وتواجه مسائل ضبط الجودة وسلامة المنتجات مخاطر متزايدة في ظلّ تفشي جائحة كوفيد-١٩، وذلك نتيجة الاضطرابات العميقة التي أصابت سلاسل التوريد المعتادة والمتعارف عليها.

المجالات القابلة للتحسين

يتطلّب تنظيم سوق السلع إيجاد وسائل لمنع التجارة بالسلع

التي لا تمتثل إلى معايير ومواصفات الحدّ الأدنى الفلسطينية. وعليه، هناك حاجة ملحّة لتعزيز قدرة السلطات المختصة على تنظيم السوق، بما في ذلك بشكل خاص جمعيات حماية المستهلك ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني.

كذلك، يعزّز هذا النهج نتائج العملية التي تقودها الحكومة

بالشراكة مع القطاع الخاص لدعم الصناعات الفلسطينية، بالتوازي مع النهج التنموي القائم على المجموعات القطاعية وبالاستناد إلى التوسّع الأفقي في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة لكي تغطي جميع المحافظات الفلسطينية.

فمن شأن ذلك أن يدعم السلع المُنتَجة محليًا

ويحافظ على تنافسيتها في وجه المنتجات المستوردة.

المخاطر والتحديات

تمثّل التجارة مع إسرائيل الحصّة الأكبر من التجارة الفلسطينية مع العالم الخارجي. ففي العام ٢٠١٨، كانت ٨٣.٧٪ من صادرات السلع الفلسطينية موجّهة نحو إسرائيل. في المقابل، تمّ استيراد ٥٥.٥٪ من السلع من إسرائيل. لذا، فإنّ الاقتصاد الفلسطيني يعتمد إلى حدّ بعيد على إسرائيل.

النتائج المرجوّة

١. تحسين الضبط والتفتيش في أسواق السلع لضمان المنافسة العادلة للمنتجات المحلية وحماية المستهلك.

ستتمّ الاستفادة من جهود وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية لإنجاز المواصفات التقنية الإلزامية لجميع السلع في السوق الفلسطيني.

كذلك، سيتمّ تعزيز القدرات التقنية والبشرية على رصد الامتثال إلى هذه المواصفات، ومنع التجّار والمُنتِجين والمورّدين من التهرّب من تطبيق المواصفات عبر التحجّج بغياب التعليمات التقنية. ويصحّ ذلك بشكل خاص في حالة المنتجات المُصنَّعة محليًا التي تتوفر بدائل مستورَدة عنها.

سيتمّ وضع تعليمات ومواصفات تقنية إلزامية لـ١٠٠ مُنتَج مُصنَّع محليًا على الأقل تتوفر بدائل مستورَدة عنها.

كذلك، سيتمّ تطوير القدرات البشرية والتقنية (المختبرات) على تنظيم وضبط السوق لضمان الامتثال إلى المعايير التقنية الإلزامية.

وسيتمّ تنفيذ برنامج إعلامي وتوعوي بموجب شراكة بين وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية وجمعيات حماية المستهلك ومنظمات أصحاب العمل لإطلاع المستهلكين على المواصفات التقنية الإلزامية ومعايير ضمان الجودة.

المؤشرات

- نسبة الزيادة السنوية في العيّنات المأخوذة من أسواق السلع لضمان الامتثال إلى المعايير والمواصفات الفلسطينية، بالتماشي مع نظام التصنيف الدولي للسلع.
- نسبة الزيادة السنوية في العيّنات المأخوذة التي تُثبِت الامتثال إلى المعايير والمواصفات الفلسطينية، بالتماشي مع نظام التصنيف الدولي للسلع.
- نسبة الزيادة في عدد زيارات التفتيش التي تجريها وزارة الاقتصاد الوطني وعدد المؤسسات التي تتم زيادتها سنويًا.

التمويل المقترح

١٥٠٠٠٠٠ دولار أميركي

لوضع
توجيهات وقوائم مرجعية

وأدوات وإجراءات مناسبة لمؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، ولمعالجة النقص في الموارد البشرية وفي القدرات.

٨٥٠٠٠ دولار أميركي

لاعتماد
مواصفات تقنية إلزامية

لـ١٠٠ مُنتَج على الأقل.

٢٠٠٠٠٠ دولار أميركي

لبناء القدرات البشرية والمخبرية

على تنفيذ المواصفات التقنية.